المستخلص

أن الدولة هي من أسمى الوحدات وأرقاها ،وأعلاها مقاما وشأنا، فهي لا تقتصر على فريق من السكان دون فريق، وأمرها غير منحصر في منطقة معينة من البلاد دون غيرها بل هي شاملة للناس كافة، تعنى بخير الشعب بتمامه والأمة بأسرها ،وتضم الأراضي المخصصة لها برمتها ،حريصة على سلامتها ،حافظة لمستقبلها ومصيرها ،ساعية لرفع شانها بين الدول الأخرى ،وأداء رسالة مقدسة للمدنية و للعالم ،ولهذا فان على الدولة دورا عظيما واجب عليها القيام به ،وواجبات مهمة أنيط بها إيفاؤها تجاه وطنها وشعبها ،فان هي قصرت في النهوض بما القي عليها من أعباء جسام أو تهاونت بها اضطربت كينونتها واختلت أنظمتها وبان ضعفها وعجزها ،وأصبح مصيرها مهددا وعرضة للخطر والزوال .

ومن هذا المنطلق فأن للإدارة دورها حيوي وجوهري متمثل بتقديم الخدمات العامة، وهو جوهر العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها وروح العدالة الاجتماعية، ويعد حجر الأساس في ضمان حياة حرة كريمة، وهذا الالتزام نشأ باعتبار مسؤولية الدولة عن الخدمات، فهي ليس موقوتة بزمن محدد أو خدمة معينة بل هي عملية دائمة ومستمرة، واستمراريتها من خلال مشاريعها التي تعد البوابة الرئيسة التي تنطلق منها لتقديم الخدمة برسمها الأهداف وتخصيص الموارد لتحقيقها، وتمثل سياستها مجمل الأطر الفكرية والعلمية التي توضح توجهاتها وأهدافها وتحدد برامجها، لإشباع حاجات مجتمعية أوحلاً لمشكلاته العامة مع تحديد أسبقياتها ، وتخصيص الموارد والإمكانات الواجبة التنفيذ، وتحتل السياسة التنموية مكانة مهمة بين مجموع السياسات التي تضعها الإدارة ؛إذ من خلالها تستطيع أن تحقق الأهداف التي تسعى لها في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويتم ذلك من خلال الموازنة التي تعكس الصورة التي تحتلها الدولة في سلم التطور بين سائر الدول .

وإن المشاريع التنموية التي تسعى الإدارة إلى تنفيذها تدرج على خطة الموازنة الاستثمارية وتمول من الموازنة العامة للدولة والتي تعتمد وبشكل كبير على الإيرادات المتحققة من ريع النفط ،وغالباً ما تتأثر بتقلبات أسعار أسواق النفط العالمية ما ينعكس سلباً على تلك المشاريع ،فقد تسبب هذا الاعتماد الكبير على إيرادات النفط بتوقف المشاريع التنموية المدرجة على خطة الموازنة الاستثمارية؛ بسبب انهيار أسعاره مسببا أزمة مالية خانقة ،فضلاً عن جائحة كورونا التي زادت من حدة الأزمة وتسببت بتحويل المبالغ المرصدة لتمويل المشاريع إلى مواجهة هذا الوباء واقتصار الموازنة على التشغيلية دون الاستثمارية .

وإنّ المعالجات التي اتخذتها الإدارة لمواجهة أثر الأزمة المالية كانت آنية وقتية لا ترقى لمواجهة الأزمة المالية ، ودون أن تكون هناك معالجات جذرية ودائمة لإنهاء الأزمة بسبب ضعف التخطيط الاستراتيجي وعدم اعتماد سياسة التنويع في الموارد لتمويل الميزانية، وأن القرارات التي تتخذها الإدارة في مواجهة الأزمة ينبغي أن تخضع للرقابة عليها من أجل تحقيق مبدأ المشروعية.